





بارسی شد  
۲۶ - ۲۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
۴۸۰۰


کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حاشیه بر شرح فقه الاصول	
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	شماره قفسه
۴۴۴۵	
۶۲۶۸۲	
۳۲۶۲	

تلفظ: فرستاده شد  
۴۴۴۵

بارسی شد  
۳۶ - ۳۷

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
۴۸۰۰

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب: حاشیه بر شرح مختصر الاصول		
مؤلف	شماره ثبت کتاب	۶۳۶۸۲ <u>۳۲۶۲</u>
موضوع	تاریخ قفسه ۴۴۴۵	

فنی - فهرست شده  
۴۴۴۵



بازرسی شد  
۲۲ - ۲۶

بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی  
۴۸۰۰

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حاشیه بر شرح مختصر الاصول	
مؤلف	شماره ثبت کتاب
موضوع	۶۳۶۸۲
تاریخ ثبت	۳۲۶۲

نسخه فهرست شده  
۴۴۴۵



عتبة آقا خان شمس المصطفیٰ علی بن ابی طالب علیه السلام  
 در حدیث خود در باب اول از احادیث معتبره  
 و حدیث معتبره در باب اول از احادیث معتبره  
 و حدیث معتبره در باب اول از احادیث معتبره



۸۱

۴۴۵

با

کتابخانه عمومی و مرکز اسناد



شماره ثبت

۲۶۸۲

۲۶۸۲

کتابخانه عمومی و مرکز اسناد

۴۴۵



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ رحمه الله لما كان هذا الصلح من اصول الاسلام وذكره القاضى بن العلمين  
فما جرى لما ان خلع الكلام ولما لم يذكره هو لا والا فلو لم يسر واذا تحقق الفاعل بالاشارة الى  
قال المشرع ان لما ان في الحيات شيئا لا يلحق بشيئا من فروع ذلك ان في العقليات افعال  
للعقل غير ان العقل كيد في نفسها مع قطع النظر عن الاشياء لا لنفسه ولكم بان فاعله هو  
فا على شي الخلق وافعالها منسوبة ولكم بان فاعله على شي الخلق ثم ان حكم العقل بحسب  
يكون خلافه ان كان لا يوجب نفيه عنه وحكم العقل بغيره ان يكون عنه تعالى كلف والاخر  
كله امر بالشيء بحسب ان يكون فيه شبهة على شي بما المذبح وان لم يكن عليه من العقل وكل ما في شبهة  
ان يكون فيه شبهة لوجه الخلق وان لم ينفذ فليس فيه شبهة حسن ولا فيج احصا لا يجوز ان تعالى الامر به  
ولا التي عنه وقال الاشعره ان ليس في الافعال شي يكون علما للعقل او امر او حكم العقل بانه  
في نفسه مع قطع النظر عن اجزاء الاشياء وانه يحتمل شي فاعله المذبح والذم في افعال العقل في العلم  
ونفروا كما امر به بل كما امر به العقل سواء ليس اصعبا عنه في المذبح والاخر القبح بل ان جعل  
معه وها وانه والاخر غير ما ونفيه عنه وليس ذلك ان لا يتجربا في خبره بل لا يسب وجه المذبح  
والذم ولو على الاشياء القبيحة حسن فاجب وفتح حسن ان كان لا يوجب الامر صاحب القبح  
ثم انه في شبهة الاشياء وانه وانه لا يلحق العقل ايضا معه وانه في المذبح انما حكم العقل بان  
ما امر بالشيء على شي المذبح حسن وانه غير منفي الذم في جميع امراض الاشياء وانه في شبهة  
اشياء ايضا ياق على ما كان عليه من تشابه الطرفين في الحكم العقل بان يشترك في الامر والذم ولا  
عن انما يسمي محتمل نعم حكم بان امر الاشياء حسن وانه من فيجب ان على اصطلاح الحسن والقبح وانه  
الحسن ما امر بالشيء وصدقه والقبح ما عرته وصدقه وان الحسن والاول واليه ذهب اصحابنا  
والا ما يصدرونه ان عليهم ما يصدرونه من الفرق بين الفعل والاشياء وانهما من جهة العقل وليس اخر وانما

رجع القول

مستحق

5

مستحق للعدم إذا لم يكن له إلا حسن واحد بالمعلوم، ودفع الظلم عنه برسختي الحق وان كان له ظلم واحد وتحويله  
الظلم برسختي لعدم وإن لم يكن شرع أصلاً وإن شئت ذلك كثيرة عارضة عند أحد والعقد بينهما يطل بحسب  
الأشاعرة كل من احتمل أن لا يحسن الواقع في بعض الأشياء هو دفعاً بارتدائه أن المراد بالوجوب التام فيه  
عزى الحسن غير جائز لم يقبل أنه يجوز أن لا يكون في بعض الأشياء حسن ولا تقيح ومع ذلك المراد شرع  
وبه فرضه وذلك ما يطل بما ذكرنا، ولأنه لم يرد في جواز أن يجوز أن يغفل الله تعالى ذلك في علمه بالجميع العلم  
وسبقنا بإطلاعه على الثوب والعصا والعقاب، وأما القول بأنه إذا لم يكن في شيء منه حسن ولا تقيح  
واللهي منه ترجيح لا مرجع وأنه محتمل أنه لا يفتحص على الأشياء والعاملين بها كما لا ترجح ما يرجع به عليه  
أنه يجوز أن يكون هناك مرجع آخر غير الحسن والتقيح لوجوب الأمر بالحق فيه وإن كان لا تقيح في دفع  
بذلك الاحتمال أن ينقضي فحصل بذلك كمال حسناته وأنه لا تقيح في دفع ذلك وجب حصولها في دفع  
الظلم العقدي بأن جميع ذلك كلفه ولا يفتحص على خلاف ذلك ويحصل شرط في التقيح والأش  
العلم العقلي بذلك أو في كل موضع من العلم به علم بالجميع والعلم به علم بالجميع والعلم به علم بالجميع  
أجابوا بقرينة الطعنة وخيقت السبب ولم يجدوا خطاً بأن الله تعالى قد يبرأ ما يشاء، وبأن الله قد يكون  
يوجب ذلك على ما ذكرنا من ذلك الاحتمال ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
والله تعالى لا يرد أن كل ما كان طيباً في الواقع لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
الشارع يجوز عليهم والظاهر من الطيب هو الذي لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
أن تنبئ الوجوب تعالى في شيء من كونه في شيء من التقيح وهو لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
شئ ليس فيه جهنم من مع أن الشارع أمره به ولا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
لك في حق الله أن يملك حكماً بطلاناً هذا العلم به علم بالجميع والعلم به علم بالجميع والعلم به علم بالجميع  
يكون من بقاء الشرع وأنه واجب عند العقل لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
حسن بعض الأشياء، وتقيح بعضها به به تلك كلفة وجوب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
لم يستحق الثوب بالله تعالى ولم يستوجب العقاب بالحق تعالى، والله تعالى لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك على ما لا يوجب ذلك  
الذي لا يوجب ذلك بغيره تعالى ولا يوجب ذلك بغيره تعالى ولا يوجب ذلك بغيره تعالى ولا يوجب ذلك بغيره تعالى  
يجوز أن يكون ذلك من الشرع، ولا يملك ذلك ولا يملك ذلك ولا يملك ذلك ولا يملك ذلك ولا يملك ذلك ولا يملك ذلك

卷之四

اقصد لعل الحرة

البركة والبركة والبركة

الافرنجى











فانطلق العقل على الكمال بهذه الحالة وايضا يمكن ان ياتي ان اطلاق العقل على اعتبار ما يستحق للمعنى والعقل  
 لم يمتد العقل قط فذلك ان تقول ان عرض الشيء ليس صحيحا بل العقل لا يمتد الا في عرضيه ان يقابل  
 في المعنى الشرعي باعتبار انه ثابت في نفسه مع قطع النظر عن الشرع لا باعتبار ان العقل يدركه لا  
 من حيث الشرع كما توجد بعض الاشياء وان كان اطلاق العقل عليه باعتبار الاخر فغيره وقيل في  
 توجيه اطلاق العقل عليه لان الحكم العقل بالمعنى ليس به ادراكه لذلك العقل لما فيه معنى الحكم  
 بل سببه الشرطي على ان العقل لا يعمل على ما هو عليه وعرف جميع جهاته وعبر انه على وجه التمسك  
 الواقع بوجه المدح او الذم وايضا على تقدير العلم بوجهه من الممكن ان لا يمتد العقل ولا يمتد اصلا  
 عمدا او اتفاقا فلا يمكن اطلاق العقل في الشرط المذكور ايضا فالحق في ذلك المحشى ويمكن الجواب بان الحكم العقل  
 الذي لم يحل بسببه الاستعداد بل كان في الدماء فانه هذا العقل اذا علم شيئا هو مدحه  
 البتة كمن لا يخشى في الجواب هذه العبدات من التكلف فالاولى ما ذكره المحشى فغيره وقد عرض  
 هذا العقل على توجيهه لذكر المحشى بان ذلك لا يمتد من جهة العقل وادركه لان الحسن مثلا كان  
 بمنزلة المدح فلا حرج من ان يكون المدح مدركا وان كان العقل في الفعل وان كان متعلقا على  
 تقديره كذلك ادراك العقل كمن لم يمتد الا فلا بد ان يمتد على ما هو عليه من ادراك العقل مدحه ولا  
 لم يكن يدع عنه العقل وادركه بوجهه كان الحسن على العقل على لثبته وقد ظهر ذلك في حقيقة  
 ذلك الحسن مثلا هو متعلق في الشيء المدح كمن المحشى لا يمتد العقل فلا ضرورة في اعتبار ادراك العقل  
 وما وقع في بعض جهاته من ان الحسن والقيح هو متعلق المدح والذم لمدحه ايضا هو الاحتياج ولا  
 من قسمة في مثال هذا بضم القصور فاما قوله في المثال المذكور وهو الضرر والظفر وما لا يدركه  
 العقل لا يمتد الشرع وعدم المدح باعتبار القسم الاخر **قوله** في المثال ان يتحقق الاولاه فظهر ما حققنا في  
 صدر البحث ان في القسم الثالث ايضا يعني ترك قيد التوب والعقاب اذ القسم المذكور في الشرع  
 ايضا انه كان هناك جبر وجب المدح والذم وكان باعضا على الشرع به ذميه واما ان  
 كان ذلك صاموحي للتوب والعقاب فمعلوم ان يجوز ان يكون التوب والعقاب باعتبار  
 من بعد قوله تعالى وحى الفية ايضا هذا وقيل عليه انه ان راوان ترتيب العقاب في حجة وانه  
 مما يستعمل العقل ثم وليس الحكم فيه الا لا بد بالتوب والعقاب في ترتيب الحسن والقيح حصول  
 توب وعقاب بل مطلقا كيف والمشهد رخصا من التخليق ان المدح في ما يعلم من الشرع

فانطلق العقل على الكمال بهذه الحالة وايضا يمكن ان ياتي ان اطلاق العقل على اعتبار ما يستحق للمعنى والعقل لم يمتد العقل قط فذلك ان تقول ان عرض الشيء ليس صحيحا بل العقل لا يمتد الا في عرضيه ان يقابل في المعنى الشرعي باعتبار انه ثابت في نفسه مع قطع النظر عن الشرع لا باعتبار ان العقل يدركه لا من حيث الشرع كما توجد بعض الاشياء وان كان اطلاق العقل عليه باعتبار الاخر فغيره وقيل في توجيه اطلاق العقل عليه لان الحكم العقل بالمعنى ليس به ادراكه لذلك العقل لما فيه معنى الحكم بل سببه الشرطي على ان العقل لا يعمل على ما هو عليه وعرف جميع جهاته وعبر انه على وجه التمسك الواقع بوجه المدح او الذم وايضا على تقدير العلم بوجهه من الممكن ان لا يمتد العقل ولا يمتد اصلا عمدا او اتفاقا فلا يمكن اطلاق العقل في الشرط المذكور ايضا فالحق في ذلك المحشى ويمكن الجواب بان الحكم العقل الذي لم يحل بسببه الاستعداد بل كان في الدماء فانه هذا العقل اذا علم شيئا هو مدحه البتة كمن لا يخشى في الجواب هذه العبدات من التكلف فالاولى ما ذكره المحشى فغيره وقد عرض هذا العقل على توجيهه لذكر المحشى بان ذلك لا يمتد من جهة العقل وادركه لان الحسن مثلا كان بمنزلة المدح فلا حرج من ان يكون المدح مدركا وان كان العقل في الفعل وان كان متعلقا على تقديره كذلك ادراك العقل كمن لم يمتد الا فلا بد ان يمتد على ما هو عليه من ادراك العقل مدحه ولا لم يكن يدع عنه العقل وادركه بوجهه كان الحسن على العقل على لثبته وقد ظهر ذلك في حقيقة ذلك الحسن مثلا هو متعلق في الشيء المدح كمن المحشى لا يمتد العقل فلا ضرورة في اعتبار ادراك العقل وما وقع في بعض جهاته من ان الحسن والقيح هو متعلق المدح والذم لمدحه ايضا هو الاحتياج ولا من قسمة في مثال هذا بضم القصور فاما قوله في المثال المذكور وهو الضرر والظفر وما لا يدركه العقل لا يمتد الشرع وعدم المدح باعتبار القسم الاخر قوله في المثال ان يتحقق الاولاه فظهر ما حققنا في صدر البحث ان في القسم الثالث ايضا يعني ترك قيد التوب والعقاب اذ القسم المذكور في الشرع ايضا انه كان هناك جبر وجب المدح والذم وكان باعضا على الشرع به ذميه واما ان كان ذلك صاموحي للتوب والعقاب فمعلوم ان يجوز ان يكون التوب والعقاب باعتبار من بعد قوله تعالى وحى الفية ايضا هذا وقيل عليه انه ان راوان ترتيب العقاب في حجة وانه مما يستعمل العقل ثم وليس الحكم فيه الا لا بد بالتوب والعقاب في ترتيب الحسن والقيح حصول توب وعقاب بل مطلقا كيف والمشهد رخصا من التخليق ان المدح في ما يعلم من الشرع

عنه

جاءه

عنه اذ الحق الطور من جهة التمسك في التمسك في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 في التعريف على خصوص المحشى في ولا الى التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 ومن اراد ان يمتد التوب والعقاب مما لا يستعمل العقل فذلك ان التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 مطلقا للمدح وهو معلوم من كلام المحشى على ان التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 يستعمل عليه من حيث هو كما يظهر من كلام المحشى وان كان ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 وقوله واما يستعمل في دعوى علم العقل فذلك ان التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 العقل المحض من حيث هو التوب والعقاب في العقل اصلا لا بعد الشرع وانه لا يمتد في حكم العقل  
 بمرت مطلقا ولا نعمنا في ثبوت العقل باعتبار ان الله تعالى كلف العبد لا واما التمسك في  
 نوص التوب بالذم والعقاب على المحشى في التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 الظاهر وايضا ان الله تعالى وعلم كلف التوب على الطاعة وقوله بالعقاب على العبد  
 العقل كمن لا يمتد التوب والعقاب لا يمتد لكونه في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 هذا ما يدل على ثبوت مطلقا على ثبوت خصوص المدح باعتبار ان الله تعالى كلف العبد لا واما التمسك في  
 على ان التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 في التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 ان يقع التوب والعقاب على الفاعل في الاخره وليس الحكم في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 النظر من الشرع وانه وعده وعيده فاما ما يستعمل العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 والذميه ويستعملوا عليه في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 بل انما لا يستعمل فيها العقل اصلا وليس حكمه في النفس بعد في الدين وسجل التوب والعقاب  
 باعتبار الاطلاق والمكاتب المحنة والحمد لله في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 ان يكون الحكم في التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع  
 التمسك في العقل في ذلك فمعلوم ولا حاجة بنا الى حمل الشرع

فانطلق العقل على الكمال بهذه الحالة وايضا يمكن ان ياتي ان اطلاق العقل على اعتبار ما يستحق للمعنى والعقل لم يمتد العقل قط فذلك ان تقول ان عرض الشيء ليس صحيحا بل العقل لا يمتد الا في عرضيه ان يقابل في المعنى الشرعي باعتبار انه ثابت في نفسه مع قطع النظر عن الشرع لا باعتبار ان العقل يدركه لا من حيث الشرع كما توجد بعض الاشياء وان كان اطلاق العقل عليه باعتبار الاخر فغيره وقيل في توجيه اطلاق العقل عليه لان الحكم العقل بالمعنى ليس به ادراكه لذلك العقل لما فيه معنى الحكم بل سببه الشرطي على ان العقل لا يعمل على ما هو عليه وعرف جميع جهاته وعبر انه على وجه التمسك الواقع بوجه المدح او الذم وايضا على تقدير العلم بوجهه من الممكن ان لا يمتد العقل ولا يمتد اصلا عمدا او اتفاقا فلا يمكن اطلاق العقل في الشرط المذكور ايضا فالحق في ذلك المحشى ويمكن الجواب بان الحكم العقل الذي لم يحل بسببه الاستعداد بل كان في الدماء فانه هذا العقل اذا علم شيئا هو مدحه البتة كمن لا يخشى في الجواب هذه العبدات من التكلف فالاولى ما ذكره المحشى فغيره وقد عرض هذا العقل على توجيهه لذكر المحشى بان ذلك لا يمتد من جهة العقل وادركه لان الحسن مثلا كان بمنزلة المدح فلا حرج من ان يكون المدح مدركا وان كان العقل في الفعل وان كان متعلقا على تقديره كذلك ادراك العقل كمن لم يمتد الا فلا بد ان يمتد على ما هو عليه من ادراك العقل مدحه ولا لم يكن يدع عنه العقل وادركه بوجهه كان الحسن على العقل على لثبته وقد ظهر ذلك في حقيقة ذلك الحسن مثلا هو متعلق في الشيء المدح كمن المحشى لا يمتد العقل فلا ضرورة في اعتبار ادراك العقل وما وقع في بعض جهاته من ان الحسن والقيح هو متعلق المدح والذم لمدحه ايضا هو الاحتياج ولا من قسمة في مثال هذا بضم القصور فاما قوله في المثال المذكور وهو الضرر والظفر وما لا يدركه العقل لا يمتد الشرع وعدم المدح باعتبار القسم الاخر قوله في المثال ان يتحقق الاولاه فظهر ما حققنا في صدر البحث ان في القسم الثالث ايضا يعني ترك قيد التوب والعقاب اذ القسم المذكور في الشرع ايضا انه كان هناك جبر وجب المدح والذم وكان باعضا على الشرع به ذميه واما ان كان ذلك صاموحي للتوب والعقاب فمعلوم ان يجوز ان يكون التوب والعقاب باعتبار من بعد قوله تعالى وحى الفية ايضا هذا وقيل عليه انه ان راوان ترتيب العقاب في حجة وانه مما يستعمل العقل ثم وليس الحكم فيه الا لا بد بالتوب والعقاب في ترتيب الحسن والقيح حصول توب وعقاب بل مطلقا كيف والمشهد رخصا من التخليق ان المدح في ما يعلم من الشرع



الثوب والعقاب في الاغرة نعم المسلم ان العقل حكم بالاشياء مسترشداً بالحيث اوثق به  
 فاعلم قطع النظر عن جميع الاشياء كما كان في قروقه واما ان يصح استحيى لثوبه بحيث لو عوبت غايه  
 لما كان ظناً وانما اصل ان العقل حكم بالاصل استحقاق الثوب والعقاب في بعض الاشياء والاشياء  
 العاجل والاحل فلا يصح العقل بالاشياء الغرض الى المال والاشياء غايه جميع ما يمنع ذلك العقل  
 فيكون في استحقاق الثوب كالمش في لم يحرض لهذا الغرض بنا، فاعلم ان حكمه بالاصل  
 الثوب والعقاب ايضا معلوم وحسين مفضل فاعلم وتذكر ان الحش في سماعه حيث  
 يفهم منها ان الكلام في دفع الثوب والعقاب لا في الاستحقاق والامر فيه سهل بعد فهمه ورد  
 الايراد في تعديدها في استحقاق ايضا وليست شر كلف لقول الفاعل منها ان الكلام في استحقاق  
 الثوب والعقاب معناه كلامه الغرض في الاشياء لثوبه على ان الحكم في القبح هو على المخرج  
 الذم لا استحقاقه واتي فرق بين المخرج والذم والثوب والعقاب في ذلك المخرج فاعلم **قوله** يعني ان  
 المخرج في اطلاق لفظ الحش في استحقاقه فاعلم **قوله** وكلامه في سماعه في الاشياء في سماعه هذا الكلام  
 لا في سماعه في سماعه هو لفظه وكان قد بدلتا بسم ان ذلك كلام السمع في شرح الموقف حيث  
 ان الكلام في كلام المؤلف قد **قوله** كان يعني على هذا لكن قولنا العقل حكم بذلك ولا ينبغي على  
 الاول وهو عدم العقد في كلامه اشاره الى كلام الوجهين كما لا يخفى **قوله** ولا يحل لهم كونه متعلقين  
 بدين بل لا يحل لهم كونه عرياناً في الدنيا وهو كون الشيء قد صدق به الشارع او دونه بعد العقل وحكمه  
 بعد الشارع مره ثمة وهو بين والامر فيه بين **قوله** طاعة الطبع ومنفسه وذلك كما بين  
 ان الحكم حسن اي ما في الطبع والمترقب اي مخالف له وهذا في حصره بحسن والقبح في الشك المذكور  
 بينا على ما هو صريح كلامهم كما ذكر الحش في ان الحكم هو لفظ المشهوره في العرف والاصطلاح  
 وهذا المعنى في تعاريف هذا المذكره بينا ولا يدل ان المراد بها طاعة الطبع وتمامه هو موافقة  
 الغرض وهي لفظه فلا ينافي في الحكم فيه **قوله** على خبره في الاشياء لثوبه ايضا كما في الاشياء  
 الباقه وكذا في الاشياء التي لا نه في صدقها ان المذهب الخاص قد عرفت انه لما كان  
 في صدقها ان المذهب الخاص فلا بأس بالعقد بالشرع لظهور ان بعد هذا لم يصحح لفظه  
 كونه قيداً بنا على خبرهم في ايصاح كلام شارع الشرع ولا جاذبه الى ان حكمه الحش قد **قوله**

في كلام المؤلف  
 في الاستحقاق  
 في دفع الثوب

على

ولكن توجيهه الى قوله مترقياً ولان قسم الشك المذكور حاصداً الشرع يطلق على الخبير احد هما يكون  
 بوضع الشارع وجعله من غير ان يكون العقل مدخل فيه واما فيما حكم الشارع به وان كان ذلك  
 بموافقة العقل والذي جعله شارع الشرع هو الثاني دون الاول وجع مصور الشارع فيه هذا **قوله**  
 تأمل ما لا خلاف ان المعنى الاول لما يراه من لفظ الشرع في البحث كونه مستعاضاً في المذهب الخاص  
 بالاشياء ولما نرى انه معنى من قبل المعتمد وبقيل هو شرعي كما هو رأي الاشاعره اولاً كما هو رأي  
 المعتمد واما في الشرع من المعنيين فاعلم ان حكمه عليه ولهذا لا يمكن ان يفرج جانب الشرع والامر  
 مما امر الشارع به على ما علم وكذا المذهب الثالث لا يصح فيه بان يفرج بين ما يفرج شرعي من  
 المعنيين والتوجيه بان المقصود حمل على الثاني لا الاول واللام يصح لقوله المقام واما ثانياً فان  
 حكم الشارع بحسن والقبح عمن ان يكون بالنظر الى الثاني او بالنظر الى حكم العقل وقد عرفت ان  
 شرح الشارع هو الاول ولكل امر الشارع بالذم والحب كما يخرج في العقل يستند القبح بالنظر الى  
 فقيه تصور ما المقصود ولعله اعتمد في هذا على ان المذهب بين المعنيين وكذا المقصود الاول هو الثاني  
 وشك من الايراد من لا يرجح لظاهره كما يظهر على المثال العقل ثم قيل واما ثانياً فان كلامه شرح  
 صريح في الحكم بمذهب التصور وحمل الادراك بالعقل على التحقيق في امر في لا ينبغي ان يرتكز العقل في  
 انتهى والامر فيه سهل فيقول ان شارع الشرع ذكر ذلك العقل بنا، على ما هو الحال في بعض الاشياء  
 فلم يفرض التحقيق الامر في الاشياء الاخر والحال في ذكر الحش وبأس به واما حمل الحسن والقبح  
 على اثبات العقل في نفسه فقد عرفت انه صحيح فاعلم **قوله** الامر جهة فعل الامر في الشارع ايضا على رأي الاشاعره كما عرفت  
 وكان المراد ليس فيه جهة محسنة بالاعتبار حكم الشارع واما مدعيه فمذهبهم في هذا المذهب  
 وجعله لا يجهل العقل وكذا الكلام في مذهبه فاعلم **قوله** واما ثانياً ان الاشياء لا يجهل هذا الوجه  
 جدا ولا يحمل لهذا الخلاف اصلاً بل ليس في كلامهم من عين ولا اثر وليس هذا مثل ان يفرق  
 انهم اختلفوا في انهم اطلق لفظ الحش على المركب لا جزاء لا يفرق في المذهب والصوره وهذا  
 صحيح جوا فليس نظراً بسم هذا في اطلاق اللفظ اصلاً فاعلم ان الشارع يفرق بين الوجهين هذا قيل  
 ان الخلاف في اطلاق بين اللفظين عليه ان يكون مراد من جوبه لفظاً ولو لم يوافق لفظه مراد المعتمد

في كلام المؤلف  
 في الاستحقاق  
 في دفع الثوب







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

احدهما بالوجوب وفي الآخر بالخبر فلا خلاف في المعنى ههنا فإما العقل في المعنى فإما في أن يكون له  
حراما ولا خارجا بل ليس مراده عتبا بل محض جزاء الموصوف بان في الحرام والمقتضى وعدم مقتضى  
المقبول معا لا يخرج العقل من مقتضاة وسع لا نه غايته الحذف جدا وما قرنا نظرا في داخل ما لا يقتضي  
ففيه لم يقتضف لان المحنة التي يختلف باختلافها المحسن والفتن مثلا لا يمكن عتبا بل داخل في مقتضى  
الفعل مثلا لا لا يشاء بالهجرة في وال الهجرة كان واجبا ثم صار واجبا لكون في العترة التي في وقت  
الى الموروث والوارث الكائنين في الزمان في داخل في المعنى عنه والموصوف بالمحنة وبما  
جعل الفزع بين المحنة وغرة فوسا من العقل فبعد ما اهل عنهم في كتب الهند وله انسى في ذلك  
لان ان محنة الوالد الاول فيه لان راد ايشال في التوجه على المكلف فقوم واقرب من المحنة  
ولا حاجة على الفصل المذكور وان راد ايدو عليه فلا يقتضي ما فيه لان ما في المحنة لا يمكن لا عتبا بل داخل  
في الموصوف بالمحنة المذكور وكذا لان ما في كون المحنة المذكور ليس داخل في المعنى عنه مثل ما لا  
شال غريب في شرح ما حسن الدعوى ولا تقرب لاصلها وان حمل على الوعد التي كما هو ظاهر كلامه  
ههنا وما يقتضي منه فيما بعد فغير ان ذلك ليس مراده في ان يشكل العقل في عدم مقتضى بالهجرة داخل  
في الموصوف وكذا لكون الوعد داخل في المعنى عنه نعم فيقتضف جدا وكذا في ما اوامره وانما  
امر سهل او غايته ما ذكر من ان حمل كلامهم في هذا بعد ما قل ثم قال في العقل بل بالاصل بان  
في توجهه في المسح لا يتصور باختلاف الزمان فكما يمكن ان في مختلف المصالح بحسب الزمان  
وسمى الحكم بحسب ذلك يمكن ان يتصور ان الفعل المسح عليه عليه فانه لا يتصور اختلافه بحسب  
الفعل والاسباب والقول والشرط فعمل مقتضى الاسباب او الى ان يتصل الفعل بفعل  
غيره ما كان يتصل به في الزمان السابق غايته ان مرادنا ان كان المعيار الشرعي في نظر المكلف امره  
مقتضى الفعل ولا بعد فإذا الشارع ربما ما في التميز من الافعال بما هو خارج عنه بعد الفصل  
ناشره كتب المخرج في ذات الشيء مثلا المدعو في الدعوى يسمى ذلك بعتبه لانه ان يكون المستدعي  
الافتقار والوجود عن قوله الفصل المذكور في داخل في كيفية العلم وخاضعة سيما على ما بشرط بعضهم  
خصوصا على كلامه وداخل في الابد والجماره واما في لفظ الاسم وقد ورد في الحديث ان من طهر  
المسح فيها من ارجاء الانسان واخره به وبالل في الوعد فبعد ما يمكن ان يوجه كلامهم بحسب



بندى خاں ابراهيم خان و ديوانى  
 ٢٠٠٠  
 خاں ابراهيم خان و ديوانى  
 ٢٠٠٠  
 خاں ابراهيم خان و ديوانى  
 ٢٠٠٠

بسم

[illegible]















انه لو كان المراد بالوجودى هو الوجود فى الخارج كان كذا كذا الحش والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 ليس للعدد من صفته تميزه بغير الحش كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 فاعلم ان قولنا ما نقرر ان معنى الوجود هو الوجود فى الخارج كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 عما ذكره الله تعالى لا يمكن كذا كذا الوجود فى الخارج كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 على الوجود بغيره مما لا يحصل له كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 على الاول ايضا وبما لا ينفى ولو لم يكن ذلك لزم وجود جميع الاشياء او جميع شئى لا يمكن  
 على السلب وادراك وجوده فى نفسه فليعلم ان يكون موجودا على هذا العرض او مكانا  
 وروى نحو هذا ايضا لا يمكن كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 سرى لغيره انما لم يثبت شئ اخر لا يثبت لزم ثبوت ذلك الشئ لغيره اذ لا يمكن  
 ان لا يكون شئ باقى اصلا وان كان ثابتا لغيره فى الواقع وهذا وان لم يضر اصل الجواب  
 لكن المقصود من هذا ذكره بامس بغيره ليعلم ان كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 فاعلم ان قولنا ما نقرر ان معنى الوجود هو الوجود فى الخارج كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 الاتساع لشي لا يلبس على الاتساع على شئى او طائفة من الاشياء لا يكون اقناها وكونه غير متيقن  
 مثال الاتساع على ما ذكره من مثال وروى السلب على البتة لانه لو كان المراد بالسلب كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 وجودى لشيى وانما على الوجودى كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 اه لعل المحب راى دفع الاستدلال على ما ذهب من قبل ثبوت الوجود ايضا حتى يتم الجواب  
 على ما ذهب اليه ايضا فذلك انك لا تثبت لغيره هذا لكن الاظهر ان لا يمكن عبارة المقصود على  
 ما ذكره الله تعالى على ما ذهب اليه لانه لا يستدل بهم ويكون المراد ان المقصود لا يكون  
 موجودا على ما ذهبنا وما يمكن ان يكون المقصود هو الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 ذكر الحش وقيل ايضا انه لا وجه لتخصيص كون الشئى باقى بل اذا كان متفقا ايضا لا يكون موجودا  
 وكما نرى من ان السلب اذا اورد على شئى ما لم يتحقق ان يكون ثابتا بغيره البتة واللازم  
 ارتفاع التخصيص فذلك الجواب بان المقصود ان يكون ما لا يخرج لاشئ الى وجوده اذ  
 ارتفاع التخصيص فى الامر السامع ان لا يكون شئى منها ثابتا لان لا يكون موجودا وقد عرفت

لانه

انه لا يخرج ذلك كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 انه لا يكون كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 في مثال بغيره انما لم يثبت شئ اخر لا يثبت لزم ثبوت ذلك الشئ لغيره اذ لا يمكن  
 انما قد ايضا على ما ذكره من ثبوت الوجود وتوضيح حظه بغيره انما لم  
 على السلب وادراك وجوده فى نفسه فليعلم ان يكون موجودا على هذا العرض او مكانا  
 وروى نحو هذا ايضا لا يمكن كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 سرى لغيره انما لم يثبت شئ اخر لا يثبت لزم ثبوت ذلك الشئ لغيره اذ لا يمكن  
 ان لا يكون شئ باقى اصلا وان كان ثابتا لغيره فى الواقع وهذا وان لم يضر اصل الجواب  
 لكن المقصود من هذا ذكره بامس بغيره ليعلم ان كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 فاعلم ان قولنا ما نقرر ان معنى الوجود هو الوجود فى الخارج كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 الاتساع لشي لا يلبس على الاتساع على شئى او طائفة من الاشياء لا يكون اقناها وكونه غير متيقن  
 مثال الاتساع على ما ذكره من مثال وروى السلب على البتة لانه لو كان المراد بالسلب كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 وجودى لشيى وانما على الوجودى كذا كذا الحش فى الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 اه لعل المحب راى دفع الاستدلال على ما ذهب من قبل ثبوت الوجود ايضا حتى يتم الجواب  
 على ما ذهب اليه ايضا فذلك انك لا تثبت لغيره هذا لكن الاظهر ان لا يمكن عبارة المقصود على  
 ما ذكره الله تعالى على ما ذهب اليه لانه لا يستدل بهم ويكون المراد ان المقصود لا يكون  
 موجودا على ما ذهبنا وما يمكن ان يكون المقصود هو الوجود والى الوجودى لا يخرج بغيره انما لم  
 ذكر الحش وقيل ايضا انه لا وجه لتخصيص كون الشئى باقى بل اذا كان متفقا ايضا لا يكون موجودا  
 وكما نرى من ان السلب اذا اورد على شئى ما لم يتحقق ان يكون ثابتا بغيره البتة واللازم  
 ارتفاع التخصيص فذلك الجواب بان المقصود ان يكون ما لا يخرج لاشئ الى وجوده اذ  
 ارتفاع التخصيص فى الامر السامع ان لا يكون شئى منها ثابتا لان لا يكون موجودا وقد عرفت

لانه لا يخرج  
 ذلك كذا كذا الحش  
 فى الوجود والى الوجودى  
 لا يخرج بغيره انما لم







وبالمسبح لان ذات الطمان اذا كانت مبررة بفعل المحرم فارتب له في فعله انفسا في  
 ان يكون كون ذات الطمان اذا كانت مبررة بفعل المحرم فارتب له في فعله انفسا في  
 الدم والعقاب ومن قال بان الذات لابد ان لا يكون لها مدخل في حصول الفعل فمكون  
 الثواب والعقاب والعجب ان جبروا في الوفاء اذ اعدوا ولا يلبس الله في دم حرام ومعه يقولون ان  
 فانه كذا وكذا ثم اذا وصلوا الى مقام صدق شكر الوفاء ومن عنه ولو قيل ان لا يمكن ان يكون الذات  
 مدخل في حصول الشر والخير وكون الفاعل مستحقا للثواب والعقاب والدم كمن كان يكون  
 موجبه لها بشرط العلم ومع ذلك كان لا يمكن ان يكون له في فعله انفسا في  
 ايضا لا ياتي في ذلك بل وكذا وكذا وكذا لا يفسد في التبيين فيقول بل لا يفسد  
 انت جميع اهل العقل فانه اذا كان احد يستحق بغيره على القبح باو سبب فهو اسوء حالا  
 من تقدم عليه بسبب اقوى منه وكذا اذا كان احد يستحق لا تقدم على نفسه فليس فلهما بخير  
 اعطاه وبنابر ذلك لا يقدم عليه باعطاء الف دينار فهو خير من تقدم عليه بخير وخطا ودينار وخير لا  
 يقدم عليه باعطاء الف دينار بل باعطاء الالف دينار فهو خير من تقدم عليه باعطاء الف  
 دينار وكذا اذا كان احد يستحق لو اخطى في جميع خبرين لا يرضى لا تقدم على الفعل فانه شك  
 انه جدير بالمدح والثناء ومن لم يكن كذلك ولا شك ايضا انه اذا كان الشخص المذكور يستحق ان  
 يصدر عنه الفعل بسبب اخطا وخيرين لا يرضى فهو ليس في مرتبة ما اذا كان منع عنه الاقدام المذكور  
 بسبب ذلك اعطاه الا ترى ان كانه ذو العقل يقولون في مقام المدح ان فلا يثبت او  
 عطى له جزا في الاض من ان يقدم على القبح فظهر ان الذات كلها كانت تفسر خبر ان  
 يمنع عنه صدق القبح كانت لكل والاولى واذا ثبت صدق التسامع فيطرق الاولى ولقد  
 الدليل فيما ذكرنا يستبان ان كون الذات مبررة بفعل المحرم والقبح في حصول العلم لا يفسد بها لا يفسد  
 في استحقاق المدح والدم والثواب والعقاب بل وكذا وكذا وكذا لا يفسد كما اثرنا اليه فان قلت  
 قال الشخص الذي يفسر خبر ان انه مبرر بفعل القبح في حصول العلم لا يفسد في مقام الاعتذار  
 عن فعل القبح وطلب المعنى عنه الى كيف اصنع وانما الجواب في الخالص عنه فانه ان ارد  
 ان لا يفعل القبح لما يمكن له ولا يصدر عن ذاك القبح المبرر في الجواب عن كيف يجوز العقل في

هذا كما لو لم يشر الى هذا جزا لم يشر الى ان يفسد به الا ما به الوفاء فانه يفسد بها فلهذا يفسد بها  
 القول منه فهو قول شريفي ان هذه ليست بغيره من غير ولا يفسد اثره لو كان احد يستحق بغير  
 ان لا يفعل القبح لا يفسد به الا اذا كان مجموعا للمعنى الذي ذكرنا سابقا وهو خارج عما نحن فيه  
 وكذا لو كان احد في طلب المعنى عن القبح والجد في تركه لما كان لا يفعل اذا كان في طلبه  
 فالشخص المفروض في طلب المعنى عن القبح وان كان عليه ليس بل عليه مبررا جازما الى جانب ترك القبح  
 اليه ولا يفسد به الطريق للمعنى عنه والجد في الخالص منه كيف ولو كان كذلك لما كان  
 هذا الشخص المفروض بترك القبح انما لم يشر الى انه مبرر بفعل القبح في حصول العلم لا يفسد به  
 فلا يفسد به ان جعل الله تعالى في ذلك كلفا يجوز به ذلك اليوم والعقاب منه في القبح  
 المذكور في فعل القبح فلهذا جعل الله تعالى في ذلك كلفا يجوز به ذلك اليوم والعقاب منه في القبح  
 ليس يجعل ما جعل بل من اوزم جوده فان قلت لما وجد الله تعالى في ذلك كلفا فلهذا جعل  
 في ذلك كلفا فلهذا جعل الله تعالى في ذلك كلفا فلهذا جعل الله تعالى في ذلك كلفا فلهذا جعل  
 مدخل فيه ليعمل واما انما يصح فيه فهو امر القضاة والعقد في خبر من يجوز فيه ولم يخص  
 في الكشف عنه فان قلت الشخص المذكور في القبح في الخبر المذكور ذكرت فعله القبح في خبر  
 احدهما ان يكون ظاهرا في الغير والآخر ان يكون ظاهرا في نفسه والظلم في الغير انما يفسد  
 الظلم في النفس فلتحكم في الوجهين جميعا فيقول كل ما كان ظاهرا في الغير يفسد نفسه  
 لا باعتبار لانه داخل في الوجهين في حكمه عليه يمكن ان يفسد فانه اذا كان  
 في حكم شخص يصدر منه ظلم في الغير في الخبر المذكور ذكرت لافا ولا فافا اذا وصل الى  
 المعلوم عوضا عن ذلك الظلم من المنفعة والثواب بعد ما يؤثره العطاء في ذلك الظلم  
 واما ما كان ظاهرا في النفس سواء كان لازما في الظلم في الوجه الاول ولا فافا ايضا في  
 وجهين احدهما ان يكون ذلك الظلم ليعمل به في القبح اما باعتبار استحقاقه له لا جعل  
 انما يفسد في نفسه وانفصالا ما وازي الغير المذكور في القبح باعتبار انما يفسد في نفسه وازي يفسد  
 يؤثره العطاء عليه كما يجب في ذلك الظلم ايضا يمكن ان يفسد في نفسه وفيه انما يفسد  
 مستحق لانه الظلم ان يقول لم يوجده حينئذ لدم والعقاب لم يوجد في القبح والظلم في القبح















































عليه ان ذلك العقل الصحيح بان هذا شي حسن اما مطلقا او بالقياس الى كون له رجحان عندنا  
 ان يكون في نفس الامر كذا وان كان الشيء في نفس الامر حسنا راجحا فلا شك ان يكون عندنا  
 ايضا كذا ضرورة علمه تعالى بالاشياء على ما هي عليه في نفس الامر وانه علمه كذا يجوز ان يكون  
 شيئا كذا في نفس الامر تعالى له عن ذلك على ما كبره انهم يجوز ان يكون الشيء حسنا وراجحا  
 تعالى وانه ليس مراد به ان هذا هو الوجه المبرر في كذا من غير ان يكون الشيء حسنا في نفس الامر ولا يكون  
 في حكمه تعالى كذا بل يكون شيئا عندنا في نفس الامر كذا ويجوز ان يكون في نفس العقل والواقع  
 الامر وكون حسنا عندنا تعالى وبما مر به وبوطء في دفع الحجج المذكورة وما ذكره من ان  
 ما اورد به يقول لا يتصور حصول المبحث في غير ان يكون الشيء حسنا عند العقل ولا يكون  
 حسنا عندنا تعالى انما لا يكون راجحا عندنا تعالى لما مر به وطء ان هذا لا يستلزم كلفا بالاشياء  
 او عقلا في الذات ليس بالحق عند العقل وهو لا يختلف عنه بل يكون عندنا تعالى ايضا حسنا عند  
 كل الكائنات في غير ان يكون حسنا عندنا تعالى فلا يلزم التلطف ولا يكون لا يتصور في جميعها بل  
 جوابه هو ان ذكرنا سببا لا يجوز ان يكون نظره تعالى في هذا العقل الصحيح قدبر **والطمان** ان  
 الشبهة **الطمان** في هذا هو بوجوب الشيء في ذاته في كونه في وجهه كمال السبب الا انه قد  
 لان الكلام فيه لا يرد ما اورد به على سبب قدبر وقد جاب بعض الفضلاء عن جوابه في وجهه  
 بان ادليله لو لم يدل على حسن افعاله ايضا بان في كونه في وجهه كمال السبب الا انه قد  
 لا في العقل صدقة تعالى ولو لم يكن حسن صدقة تعالى في ذاته لما كان كذا وفيه في اذ **طمان**  
 المراد به ذكره الدليل من ان اذ في الصدقة والكتب في جميع القاصد ان العقل الصدقة  
 سيما الصدقة انما يصدق ولا يكتب لانه حكم حسن الصدقة وطء ان كذا في حقه تعالى  
 بان خبث العقل صدقة تعالى هو في حكمه حسن صدقة تعالى فلو شك في هذا الحكم فهو الدليل الا ان  
 الذم لوجه في حكم العقل مع قطع النظر عن جميع الاسرار حسن الصدقة مع قطع النظر عن العبد والحق  
 تعالى مع ان ذكره في دليل ولو سلم بدفع هذا ايضا بحسب الظاهر فيقول ان حكم العقل حسن  
 في حقه تعالى ايضا بل المسلم هو كذا به في العبد ولا يمكن القياس كما يظهر من النظر في النظر المذكور  
 قدبر **والطمان** وكون ما حسن انبثا لانه انهم يحجب ان يكون ما حسن انبثا لانه حسنا عندنا

هذا هو الوجه المبرر في كذا من غير ان يكون الشيء حسنا في نفس الامر ولا يكون في حكمه تعالى كذا بل يكون شيئا عندنا في نفس الامر كذا ويجوز ان يكون في نفس العقل والواقع الامر وكون حسنا عندنا تعالى وبما مر به وبوطء في دفع الحجج المذكورة وما ذكره من ان ما اورد به يقول لا يتصور حصول المبحث في غير ان يكون الشيء حسنا عند العقل ولا يكون حسنا عندنا تعالى انما لا يكون راجحا عندنا تعالى لما مر به وطء ان هذا لا يستلزم كلفا بالاشياء او عقلا في الذات ليس بالحق عند العقل وهو لا يختلف عنه بل يكون عندنا تعالى ايضا حسنا عند كل الكائنات في غير ان يكون حسنا عندنا تعالى فلا يلزم التلطف ولا يكون لا يتصور في جميعها بل جوابه هو ان ذكرنا سببا لا يجوز ان يكون نظره تعالى في هذا العقل الصحيح قدبر

وكلاهما في

انما يثبت

هذا هو الوجه المبرر في كذا من غير ان يكون الشيء حسنا في نفس الامر ولا يكون في حكمه تعالى كذا بل يكون شيئا عندنا في نفس الامر كذا ويجوز ان يكون في نفس العقل والواقع الامر وكون حسنا عندنا تعالى وبما مر به وبوطء في دفع الحجج المذكورة وما ذكره من ان ما اورد به يقول لا يتصور حصول المبحث في غير ان يكون الشيء حسنا عند العقل ولا يكون حسنا عندنا تعالى انما لا يكون راجحا عندنا تعالى لما مر به وطء ان هذا لا يستلزم كلفا بالاشياء او عقلا في الذات ليس بالحق عند العقل وهو لا يختلف عنه بل يكون عندنا تعالى ايضا حسنا عند كل الكائنات في غير ان يكون حسنا عندنا تعالى فلا يلزم التلطف ولا يكون لا يتصور في جميعها بل جوابه هو ان ذكرنا سببا لا يجوز ان يكون نظره تعالى في هذا العقل الصحيح قدبر























[illegible]

في الاستدلال على الاباحية ايضا فان في الاثبات منقصة بالاعتقاد والادان في الترتيب معلوم مختصا بالاباحية  
 لانها لا تضر بالكلية فيكون بها العار وفتح عدم تحقق المقصد بمجاوز ان يكون فيه مقصد لا  
 فعلها واجب بان احتمال المقصد اذا لم يكن سدا الى اماره لا واجب لذلك ولا في عدم  
 العار من تركها بما يحكم لاس الاحتال السقوط عند فعلها ما لم يكن اماره السقوط وفيها فيها  
 ذكره في المثال احتمال بعيد لا غيره ولا في فتحه في احتمال المقصد وعدمه على السواء لانها لا  
 تترى شيئا لا يحكم العقل فيها بقصد اصلاح مع ان يعلم من الشرع تحقق مقصد فيها فاما لم يرد  
 الشرع يكون احتمال المقصد وعدمه في الشيء المفروض في المقصد على السواء وليس احتما لهما بعيدا  
 جلا في كون عزمه به قبل وجوبه على الاباحية تركها فليطرحها وعدمه فائدة في  
 ذكرها **قول** اي هذا لما عراه في نظر لان الكلام بعد العمل عن ان لا يحكم لاس الشرع في الحكم  
 العقل في اجتهاد الصانع التمسك به بان لا يحكم لاس الشرع وكما جعل من ذلك نفس الشرع في  
 بان يكون ضمير وجوبه لاجل الله وبوجه اداس في عدم ذلك في الكلام المتناهي  
 معهم فيقتصر على ما في الكتاب انما هو في القسم الاول لا في الثاني ولا في الاصطلاح فيه فمذموم والظاهر  
 ان في ان وادائه ان لا يحكم لافعال العقل في الواقع العقل فيه تحريم ولا قبول كما هو صحيح كلام  
 الحق ولا حجة وقال الله العلامه في باب الاشياء انه لا يحكم لافعال العقل مطلقا بل في الشرع  
 لان فيه الاحكام لا يثبت الا بالشرع لبطان القاعده ولا شرع على الشرع فحكمه هو ان قلنا  
 ان صاحب لم يتكلم في استنباط المقصد ولا في الاستنباط لعم ان لا يحكم لاس الشرع بما ذكرنا  
 بل بقوله ولا في استنباط حتى يثبت رسولا وكونه شيئا ولا ذكره في قوله بل بقوله صحيح موافق  
 ذكرنا ولما بعده فرد عليه ان لا في الشريعة فاما يدل على نفي حكمه بالقرآن ولا يدل على نفي الاباحية  
 اصلاح ان الاول ايضا ما في كلامه في دليلنا في هذه الامارة في الاستدلال وذكر الاشياء  
 في ذلك المقصد بعد انشراح الاستدلال بقوله وعرضه لعل من جهة ما يستدل به الحكم في فرضنا ابطال الاباحية  
 والاصح على اختلاف الحال **قول** اما ان الاصطلاح به جائز فليطرح العقل السيد الرافعي رضي الله عنه  
 في التذرية بخلاف فيه ايضا وان بعضهم حكم بالتمويه فيها وبين غيرنا في اضطراب وجه  
**قول** في ما يظهر جواب اخراء الامكان بانها لا تترى شيئا ايضا على ان هذا اضطراب في الحكم

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.











[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

قد رزق الله من عباده  
ممنه من عباده  
ابواب ايضا منه







في الحكم بذلك بل لا بد من ان يكون ان هذا هو الحق لا حكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 على ما يدل لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 القسم انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ان من لم يسمع من الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ذلك بل انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ذكره في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ارادة ذلك كما في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 تعلم ان هذا لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 باجماع غير محقق بل لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 انه يمكن ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 شئ بل لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ان لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ولا شك ان حكم الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 على ما ذكره في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 انه ذكره في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 وقد ذكره في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 حل انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 مراعات الظاهر فيها وهو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 يدل ولا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 فالمراد بتفصيل الظاهر في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 يدل عليها انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ذلك فلم يصرح في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله

تحقيق ذلك بل لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 كما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 الامارة وان لم يسمع من الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 المكلفين جميعا ثم لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 صريحا لا يسمع من الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 انما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 كونه تدبير عليه ولا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 لهذا قال لا صواب مطلق بل لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 خاصة وحاصلا ان المراد بالحق لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ههنا مطلق والمكلف وغيره من الاضام فالحق وهو لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 فالمراد انه لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 حتى ان ارادوا له وهو الاضام وذلك لانه بهذا الاعتبار ليس متعلقا بفعل المكلف  
 بل بفعله وصرفه كما لا يخفى بل هو باختياره فالحق لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 هو عين من الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 فقط بل من الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 يندفع بالحق لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ليدفع الحق لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ما ولا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 ليس فيه حيث هو فعل المكلف فالحق لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 جعل من ان الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 على الوجه الذي لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 فانما هو في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله

في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله

في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله  
 في قوله لا بد من ان يكون الحكم شرعي بل هو حكم شرعي قطعي فاما في قوله



























بالوقت وعدمه ليس بمقتضى الغرض النقل فيه وفي اصله فذكر ان المقتضى لا يحل الشك في  
 بقاءه ان لم يوجد فرض لم يعين وقت هذا لكن يقع الاشكال بان اذ لم يصرح بوقت وجب  
 او مندوب لكن نصب مارة دالة على ان وقت ذلك الوقت المجدود فلا شك ان نصيب  
 ما اذا سمع ان لا يصديق عليه انه قد مره وقت صريحا ولا بد من ذلك الا بان في ان لا يوجد  
 شيء كلف بل كان وقت محدد او اذ يعين وقت صريحا نعم اذ كان وقت تمام العمل  
 قد صرح به وقد لا يصرح به وعند الصريح كان اداءه وندبه لا يصح به فلا شك ان وقت العمل  
 ويمكن ان يكون نظرا الى ما نقل عن بعضهم من انه يختصوا به ان يقسم بالوجوب وكما جعل التقدير  
 ح على التقديرين المحتملين في وقت نصبه ووجه التواضع ولا حاجة الى تخصيص الذي ذكره  
 المحقق ولا بد ان نصيب الحكم المستند كالمشقة لا يستحق كالتجديد قبل **قوله** ان الشك لا يركو له عين لها  
 الا ما يستلزم الظاهر ان مراده ان وقت لا يركو له شرعا هو عند حلول النحول فاذا عين الا ما منه  
 شمر الا اذا رآه ولو لم يكن ذلك فلا خلاف في شرع لانه وان صدق عليه انه فعل  
 في وقت المقدرة لكنه لا ينفذ ذلك لعدم وجوب الشرع فلا يشك في ان اداءه لا يملكه من  
 عنده بل كان حكمه به كان من قبل الشرع فلو عين وقتا كان العين من قبل الشرع فليس من وجوب  
 شرعا وكما يجب بان المراد بالتقدير الشرعي هو وقت الشرع كالتجديد في اول الامر بان  
 نقول وقت ذلك الشيء هو ذلك الوقت لا يشك في تعيينه الا بما في الضم وهو ان يقول كل ما  
 يراه الا ما مصلحته فمتعوه ولا شك ان الوقت الشرعي بهذا المعنى لا يركو له هو عند حلول النحول  
 نعم قد جاز بعضه ان لو جاز اداءه وقتا غير محدد عليه ان اداءه والمراد بالوقت الاول فلا شك ان  
 قبل ولا يقر بان ذلك ان لا حاجة الى ما ذكره شارح الشرح المحقق في التجديد والاحتياج اليه  
 لو كان الشك الذي عند اداءه هو عند حلول النحول ولا بد من فرض ذلك بل تخلف عتق خبر  
 ولا يظهر ان في ان لا خلاف في وقت الشخص وقتا قبل الوقت الشرعي مثلا قد يرد قبل الظاهر وقت  
 صلته فلا تولد شرعا بصدق عليها انها فعل في وقت المقدرة ولا يقول شرعا كجس في ذلك  
 وانما قاله شارح السمع من ان كل ما لم يصح ان اجاز ان راد من المكلف انصافا لم يوسع وقتا  
 ونعم فيه خبر عليه ان لا اشعار في كل المصالح بما ذكره اصلا فكيف يمكن ظاهر كلامه و

بان

ثانياً في شرح ما ذكره بقوله اولاً في هذا الوقت الذي في المكلف ليس وقتاً اولاً بل الوقت الاول  
 هو ما عليه الشارع فلا حاجة الى قيد اخر لا فائدة ولا يجب ان يحل الاول على ان يكون اولاً بنسبة  
 الى المعين حتى ينفرد ذلك اولاً اذ لم يعين ذلك المكلف وقتاً سابقاً عليه ويحتاج الى قيد اخر  
 بل محله على ظاهره وهو ان يكون اولاً لم يقدر له وقت سابق عليه بنسبة الى ذلك المكلف  
 اصلاً فلا يحتاج الى قول شرعي وانما ان كان يكون ذلك الوقت الذي في المكلف انصافاً  
 اجاز من الوقت الذي في الشارع المأمور خارجاً عنه فلا بد ان لا ينفرد به وبين ما ذكره  
 الشرح على توجيهه انما باعتبار ان وقت ذلك في القضاء والشرع عده في اداءه فانه في جميع ذلك  
 بالنسبة الى ما ذكره الشرع بل لا بد من اعتبار بنسبة الى اداءه كالتخصيص في اداءه فلا بد من التخصيص  
 بالموسع اذ لو كان وقت القضاء شرعاً مستقلاً انصافاً فقد كلف له وقتاً خارجاً عنه فنهى  
 ما ذكره في **قوله** وقت ان تعينه عرفاً في العلم هو الفاضل لا الهدي وكان غرضه توضيح ان الحكم  
 ليس شرعياً وان لم يفسر باءه وانما ان في تقديره ما لو كان الشك الذي عند اداءه فلو ان  
 النحول لم يكن اداءه لا يفسر في وقت المقدرة شرعاً لكنه يقدم مقام اداءه وحريته وبنها ذكره  
 في هذا التقدير وانما اذا كان في آخر النحول وانجده فهو اداءه على ما عليه ليس بنظر الشرع في التخصيص  
 وفي الواقع ما ذكرناه في توجيه كلامه وانما الاول فنهى وجهه ما يخرجه لا شرعاً وكان فانه  
 على ما عرفت ان كل حكم بان اداءه لا يجب ان يكون سنة الى الشرع بل كل حكم ما هو في سنة  
 مستند الى العرف فاذا رآه المصلح يجب العرف في تقديره لا يركو له مكلف ولا يملك ذلك من  
 قبل الشرع فخرج بقوله شرعاً على **قوله** والطريق القضاء على الجماع وقد في نه حجية الشرع  
 من وقت صيغة فذلك مطلق القضاء على الجماع بعده ولا بد من ذلك فنهى وجه العلم بالشرع  
 شروع قبل **قوله** فان قلت في التواضع قد ظهر ما ذكرناه سابقاً انه فاع في الاول اداءه لان المراد  
 بالوقت المقدرة هو الوقت الذي في صريحا والنواقل التي في صريحا اجازها ليست كلك وانما القضاء  
 قد يرد وقد صريحا بان لم يملك ما يستحقه من حديث المذكور فظهر الفرق فاما **قوله** اقول  
 يمكن ان يفسر ان كان في ان لا حاجة الى نصب دليل وانما شرعه يعلم من يكون وقت جمع  
 العرف بل اذ لم يعين شخص وقت كحكم العقل البينة بان وقتها تمام العمل ولا يجوز ان يكون















بعض منكم كما ذكرنا، ولم يرد من بعض القضاة ما يثبت كونهم لا يثبتون ذلك، لعدم مقتضى ذلك وجوب  
اصلا قائل **قوله** واراد بالدليل الذي يدل على ان هذا القاطع هذا حق كمن حج بروي قول شيخنا في  
منه القاطع، دليله انه لا يثبت ان هذا القاطع هذا حق كمن حج بروي قول شيخنا في  
قائل **قوله** ويجب حمل على ظاهره، واراد بحساب ما يدل ولا يثبت ذلك بالحق، لان كون على سبيل السمع  
لو لم يكن لدينا قطعا لوجب التمسك به، لان ذلك كيف واما ان يقطع قائل **قوله** منكر كون  
الامر كونه قطعا بوجه من وجهه، والافاضة في جواز التمسك بالامر لو اوردتهم طرما، كما خرج به **قوله**  
ان اوله فلا ينفصل **قوله** هذا المذهب الرابع، واما على المذهب الثالث فنقول انه لا يخرج حقيقة  
بل على ما يقتضيه علم قول النعمان لوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج قائل **قوله** والحق لوجب  
ان يكرى والحق لوجب ذلك، لان الظاهر في قائل **قوله** اقول واما ما يثبت ان الامر لوجب  
اه اراد بالحق النعمان، ثم هو ان يثبت كون امر من غير حجة، انه واجب ولا في باي حجة  
لا في بالوجب والحق الذي يثبت به ان الامر لوجب واحد كمن لا في حجة غير مقتضى بالوجب  
بالحق من غير ان الامر لوجب هذا القول يثبت من غير ان الامر لوجب على سبيل الدليل **قوله** على طريق  
اجمع كما هو المذهب، وذلك لان ما يثبت به قول النعمان لوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج قائل **قوله** والحق لوجب  
ان لا يكرى اصلا لا يثبت ان امر واجب ولا لا يثبت به لوجب في اوله الاول فقلنا ان  
لان لا يثبت ان الامر لوجب، ومنه منكر ان يوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج قائل **قوله** والحق لوجب  
اراد بان النعمان لوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج حجة، انه واجب على ذكره في موضع  
الاول جمع بين الاول والاول وورد الاول في موضع اخر من القائل **قوله** والحق لوجب  
لوانه لا يخرج حجة، انه واجب واما التمسك بالحق الذي ذكرنا، فيوجب ان يكرى في الجملة  
وجب والافاضة في النعمان بالحق المذكور انما في لوانه لا يخرج حجة، انه واجب قائل  
**قوله** كل ما هو مجهول الامر والى موطنه، فاما كمن لا يقطع من الظاهر ولا يقطع منه، وهو العار به  
في حاشية لا يبرى به ولا يقطع كليهما وهو ايضا بطلان كمن لا يقطع من الاول والاول فقلنا  
الالف عن الظاهر فقلنا **قوله** لان الامر لوجب فيها غير معلوم بالنسبة الى الامر هذا في مذهب من قول

بعض منكم كما ذكرنا، ولم يرد من بعض القضاة ما يثبت كونهم لا يثبتون ذلك، لعدم مقتضى ذلك وجوب  
اصلا قائل **قوله** واراد بالدليل الذي يدل على ان هذا القاطع هذا حق كمن حج بروي قول شيخنا في  
منه القاطع، دليله انه لا يثبت ان هذا القاطع هذا حق كمن حج بروي قول شيخنا في  
قائل **قوله** ويجب حمل على ظاهره، واراد بحساب ما يدل ولا يثبت ذلك بالحق، لان كون على سبيل السمع  
لو لم يكن لدينا قطعا لوجب التمسك به، لان ذلك كيف واما ان يقطع قائل **قوله** منكر كون  
الامر كونه قطعا بوجه من وجهه، والافاضة في جواز التمسك بالامر لو اوردتهم طرما، كما خرج به **قوله**  
ان اوله فلا ينفصل **قوله** هذا المذهب الرابع، واما على المذهب الثالث فنقول انه لا يخرج حقيقة  
بل على ما يقتضيه علم قول النعمان لوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج قائل **قوله** والحق لوجب  
ان يكرى والحق لوجب ذلك، لان الظاهر في قائل **قوله** اقول واما ما يثبت ان الامر لوجب  
اه اراد بالحق النعمان، ثم هو ان يثبت كون امر من غير حجة، انه واجب ولا في باي حجة  
لا في بالوجب والحق الذي يثبت به ان الامر لوجب واحد كمن لا في حجة غير مقتضى بالوجب  
بالحق من غير ان الامر لوجب هذا القول يثبت من غير ان الامر لوجب على سبيل الدليل **قوله** على طريق  
اجمع كما هو المذهب، وذلك لان ما يثبت به قول النعمان لوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج قائل **قوله** والحق لوجب  
ان لا يكرى اصلا لا يثبت ان امر واجب ولا لا يثبت به لوجب في اوله الاول فقلنا ان  
لان لا يثبت ان الامر لوجب، ومنه منكر ان يوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج قائل **قوله** والحق لوجب  
اراد بان النعمان لوجب ان لا يكرى لوانه لا يخرج حجة، انه واجب على ذكره في موضع  
الاول جمع بين الاول والاول وورد الاول في موضع اخر من القائل **قوله** والحق لوجب  
لوانه لا يخرج حجة، انه واجب واما التمسك بالحق الذي ذكرنا، فيوجب ان يكرى في الجملة  
وجب والافاضة في النعمان بالحق المذكور انما في لوانه لا يخرج حجة، انه واجب قائل  
**قوله** كل ما هو مجهول الامر والى موطنه، فاما كمن لا يقطع من الظاهر ولا يقطع منه، وهو العار به  
في حاشية لا يبرى به ولا يقطع كليهما وهو ايضا بطلان كمن لا يقطع من الاول والاول فقلنا  
الالف عن الظاهر فقلنا **قوله** لان الامر لوجب فيها غير معلوم بالنسبة الى الامر هذا في مذهب من قول

الامر



وعلاوة ذلك لا بد من ان كل ما كان له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
بل هو لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
عند الله تعالى كان على سبيل الاستعداد في علم المكلف ما حصل به في نفسه  
فمنه ان لا يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
فليس على سبيل الاستعداد كما لا يخفى **قوله** ليس المراد ان علم المكلف به حاصل به في نفسه  
ليس المراد ان المكلف به شرعا فكيف والا لا يلزم الدور بل المراد ان لا كان العرف  
المكلف بالامر فوجب ان يحصل له العلم بكونه موزعا ولو بعد وقوع التكليف فحصل العلم  
بشيء منع وجوبه بهذا الوجه ايضا فلو وجد ان في ان مراد استدلال علم المكلف به  
الامر به وهذا ان لم يكن شرطا للتكليف فبعد وقوعه لا شك في وجوب حصوله حتى يصح  
التوب والعقاب عليه ولو كان المشرع في حق من لم يحصل كلامه جهنا على ذكره فاشمل **قوله**  
هذا الدليل في تعريفه عرفا انه على بين المذهبين لم يكن يحق فيه بل انما هو في الحقيقة  
الثالث بعبارة منوطا بانه في نفسه علم انه واجب ولم يكن ان يفعل الاخره  
في المذهبين وجب على سبيل الاستعداد بانه ايضا في نفسه علم انه واجب ولم يكن ان يفعل الاخره  
حتى يجرى الدليل في بطلانها فاشمل **قوله** ولا يخفى في حق من لم يكن في نفسه علم انه واجب ولم يكن ان يفعل الاخره  
الذين ذكرهما في محمل وعدمه فبعد هذا لا انقص واحمل لان النقص في العلم به  
لان لما ان يقول ان هذا الدليل لو لم يكن على وجوب نزع كل من علم ان عليه وجوبه  
جميع الرغبات وهو خلاف الاجماع في ان كان الاجماع على وجوب واحد منها سواء كان  
ميتا او مبهما فلو كان الاجماع على وجوب واحد منها لا على التبعين فيكون ان في نفسه  
ان لما ان يور النقص على الدليل بهذا الاجماع وان كان الاجماع في الواقع فاما في  
المذهبين ايضا ولا بأس به في بطلان الاستدلال فاشمل **قوله** قول الطائفة ذكره الا ان  
ذكر توبه الدليل واحمل ولا حرج من ذلك مع انه لا يذكر المشرع وذكره فيقول حاصل الدليل  
ان لو كان الوجوب هو مفهوم الواحد لا بعينه لوجب ان يكون المخرج ايضا هو ذلك وكذا في علم

المؤلف

مؤلف ذلك ولا بد من ان المذهب ليس له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
ايضا في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
اما واحد ومستعد القول ان الله قد جعله معقول لا لا في نفسه بل ان كان له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
على سبيل الاستعداد في علم المكلف ما حصل به في نفسه فاشمل **قوله** ليس المراد ان علم المكلف به حاصل به في نفسه  
والخبر فيه على ذلك المفهوم في حق من لم يكن في نفسه علم انه واجب ولم يكن ان يفعل الاخره  
يلزم في صفة الله التحريم في وجوبه وفي نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
اجماع التحريم والوجوب في شيء واحد وانما هذا فاضان فاضل ومخلصا بوجوب لا دل ان كان  
هو مفهوم واحد لكن لا نسلم ان المخرج ايضا هو ذلك المفهوم بل هو مفهوم واحد ولا يلزم من التحريم  
بين وجوب وغيره ان لم يكن المفهوم كل واحد من طرف ذلك بل هو في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
هو مفهوم المعانيات ولا مفردة فيه وهذا في ذاته لا ينافي في الظاهر بوجبه واما في بطلانها  
بالتميز المذكور فيقول اما لا نسلم ان المخرج ايضا هو ذلك المفهوم واحد انما يكون تركه  
جميع الافراد وهو غير جائز فاشمل **قوله** اما لا نسلم ان المخرج ايضا هو مفهوم  
احد كلفنا تعدد افراد واحد ان كان الوجوب هو واحد في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
فروا في مفهوم واحد انما يتحقق في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
انفسه كان هو المخرج في كل الوجوب لاشتمال وحرم الاخر ان احدهما ان يتحقق في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
الفرد الله فاشمل **قوله** وانما في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
ما لا محذور فيه في وجوبه على كلاهما ان يكون مفهوم واحد واما المخرج فيه فهو على الوجوب الاول  
يكنس هو مفهوم الافراد على الوجوب الثاني هو المفهوم المتحقق في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
ان ان مفهوم واحد لا يجوز تركه انما يتحقق تركه في جميع الافراد وهو غير جائز فاشمل **قوله** ليس المراد ان علم المكلف به حاصل به في نفسه  
تركة هو مفهوم كل واحد وفي الوجوب الثاني لا ينظر الى ان يمكن ترك المفهوم ايضا في محله وتركة  
الطريق يتحقق في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له  
بعض الافراد وانما تركه ايضا هو في حق من لم يكن في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له في نفسه وجودا لا بد من ان يكون له











































































غير متكفيين فيه شيئا على الشرط المذكور والاصل ان تلك جهة كذا من جهة اخرى كذا  
يتكفي عنها وحدها لا يحتاج الى ان يكون كذا كذا لا يتكفي في جميع الاشكال كالصلوة في  
موضع التيمم لا يتكفي في جميع الموضعين قوله ولو لم يمس ماء الصلوة لا بد منه **قوله** فادخل يده في الماء  
حين زوال النصف من وجهه **قوله** في اي شيء كذا كذا في اي شيء كذا كذا في اي شيء كذا كذا  
بما يجب به التيمم هو صاحب فان قلت حيث قال في غير ذلك من زوال نصف وجهه ايراد  
الظاهر ان في ذلك الوجه من حيث ايراد به القدر في حيث خرج بان مرجع الكلام في حيث  
وصف يتكفي عنه وهذا من كذا كذا لم يتكفي عنه في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
المرحوم صاحبنا **قوله** قلت اصدق على الصلوة في اي شيء كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
بالمعنى الصلوة في اي شيء كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
المرحوم جرد كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
اي شيء كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
متسا كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
الان من غير ان الثواب هناك كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
لا يرتب الثواب على ترك من حيث هو بل انما يرتب ثواب على فعلها في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
شكها في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
هو القدر المذكور لم يرتب لطلوع الفجر واداءه للمركوم **قوله** والاصل ان كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
الاولى ان يبين ان كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
غير صحيح كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
لا ينبغي سخطه وهذا الوجه وكذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
لا يجب عدم الامران لقتلته واما لا يتكفي بهما وهو لا يصلح لذلك كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
خط ويكفي فيه كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
لان المتكفل على السلف هو سقوط الطلب بهما كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث

به فاعلم ان كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
لا يجب عدم الامران لقتلته واما لا يتكفي بهما وهو لا يصلح لذلك كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
المتكفل على السلف هو سقوط الطلب بهما كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
او اورد في سقوطه بالمرحوم السلف في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
هو بهذا الوجه كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
انما ذكر في الدرس عدم الامران لقتلته واما لا يتكفي بهما وهو لا يصلح لذلك كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
في ما ذكره الامام ولا يحتاج الى سداد لعل في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
محمد كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
ان مقتضى ما جاء في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
الاولى في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
محمد كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
سقطت بهما لا سيما في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
اي شيء كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
يجوز في الاستدلال في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
الشرح وكذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
الكون المذكور فيها كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
ان يكون ثانيا في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
المرحوم كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
ما ذكرنا في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
بعد كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث  
في الاصل في عبارة شرح الشرح وهو في كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث كذا كذا في حيث

المذكور







[illegible]

العقارب

[illegible]

حسن و عمران الله  
انصف الخارقه قطن  
معه



















[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

و قد اخرجنا من بين ايدي  
ان طعننا في حقنا دون  
ان طعننا في حقنا دون  
ان طعننا في حقنا دون  
ان طعننا في حقنا دون

مستور















[illegible][illegible]



















[illegible]

فصل الثانی







ولا يكمله فنان في وقت واحد حتى يتم ما ذكرت في غير التمكن بالذات في غير وقت واحد والارادة  
وإلا فكل واحد قد فرض على الآخر في وقت واحد لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا شاء الأمر  
فمنه لا يمكن أن يكون من شرط الحكم ومبدأه لا أن لا يكون من شرطه لا يشترطه ولا يكمل  
الحقيقة بما هو على الامور العينية إنما هي عينية لا متناهية وهذا لا يتصور في الامور  
الوجودية والعينية من متناهية الوجود وكيفية الحقيقة في التعلق وتكونه لا يتصور  
بغيره والارادة في التعلق بالعدم فلا يكون متعلقا بما هو محقق ليس ذلك إلا ليكون ذلك في غير  
الممكن في الحقيقة متعلقا بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
او كمال في الحقيقة متعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
والارادة لا يشترط عدم تعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
في الحقيقة بل لا يشترط عدم تعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
ادعاء ترك الزمان واجب وهو متوقف على ترك ضده فيكون وجبايته على وجه الحقيقة  
في الحقيقة متوقف على ترك الزمان ليس بواجب مما لا وجه له بل هو جوابي  
عن الحقيقة بل هو واجب على وجه الحقيقة وهو متوقف على ترك الزمان ليس بواجب مما لا وجه له بل هو جوابي  
في الحقيقة بل لا يشترط عدم تعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
في الحقيقة بل لا يشترط عدم تعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
ادعاء ترك الزمان واجب وهو متوقف على ترك ضده فيكون وجبايته على وجه الحقيقة  
في الحقيقة متوقف على ترك الزمان ليس بواجب مما لا وجه له بل هو جوابي  
عن الحقيقة بل هو واجب على وجه الحقيقة وهو متوقف على ترك الزمان ليس بواجب مما لا وجه له بل هو جوابي  
في الحقيقة بل لا يشترط عدم تعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال  
في الحقيقة بل لا يشترط عدم تعلق بالحقيقة بالعدم من غير أن يكون له كمال في الحقيقة بل لا يشترط له كمال

بغيره

منه

شأنه ما نعلم الزمان كان الزمان بغيره فاعلمنا وجب كان الزمان متوقفا على عدمه فيكون وجوده بالصلوة  
على عدم الزمان كما كان الزمان متوقفا على وجوده بالصلوة وان رفع ما منع من غير صلوة فيكون  
العدم في الطرفين وقتا بغيره لا يصح ان يكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
بغيره في ذلك وقتا بغيره لا يصح ان يكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
على عدم الزمان انه متوقف على عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
فوجود الزمان اذا كان على عدمه لا يمكن ان يكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
بعدم ذلك في جميع وعدم المركب لا يحصل لعدم ارضاء ولا يتوقف على حصول عدمه بل لا يمنع  
وجوده بالصلوة وان ارضا به ان ارضى ان جميع ارضاء لا يمكن ان يكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
عدم الزمان متوقف على وجوده بالصلوة ووجوده بالصلوة متوقف على عدم الزمان فيكون وجوده بالصلوة  
يستلزم ان يكون الزمان متوقفا على عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
فما عرفت بان ترك الزمان متوقف على عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
الطرفين لا يمكن ان يتحقق في الجواب بان مراده ان ترك الزمان في وقت متوقف على بعض  
في ضده في الوقت السابق على فعله فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
الشيء الى الزمان كماله في عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
غيره دون توقف على وجوده بالصلوة فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
ذلك فيكون وجوده بالصلوة فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
ان يتبين ان كماله في عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
بالصلوة فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
شرطه لا وجوده فلهذا كماله في عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
يكنه عدمه متوقفا على عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
فما نعلم الزمان انه متوقف على عدمه فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان  
بعضه بالصلوة فيكون ارضا على غير صلوة فيكون وجب كان الزمان











































الاعتقاد المستحيل بالمتصور وان قيل لا يحصل في الذهن لا يخرج من التصور وان المتصور هو المحسوس  
 العقل صورة لا يوصف بغيره انما يكون ذلك في الصورة المستحيل لا في العقل وفي نظرنا في ذلك ان  
 نظره ان المستحيل لا يكون بصورة وحده وان كان في الصورة في العقل ثم لا يتحقق ان  
 المعادضة تصور هو حاصل السؤل ولعل لما في العقل من غير ما في الخارج فذكر في شرح وتفسير  
 لا يكون دليلا على ان المستحيل ثابت في الذهن فحينئذ في هذا الاستدلال على ان غير ثابت في العقل  
 ولا تصور له لا يتجاول به ويحيط به لا يتحقق ان ما في الخارج لا يتصور في الخارج ولا في العقل  
 انما يصير له ان كان له وجودا في الذهن انما يصير تصور هذا في العقل فيظهر ان ما في العقل  
 في تقريره الجواب لا يحصل انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة  
 كما هو في العقل في غير الصورة في العقل انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة  
 لا يكون مستحيلا والذات في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 لا يتحقق في غير ثابت والثابت في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 المذكورة في شرح الشرح لا انما انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 ثبوت في غير الصورة وانما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 في الصورة الذهنية يمكن ان يكون مراد ان كل ما ليس على المقوم بل على الفوق كما يشترط قوله بل  
 على ذات المستبعد وهو غير ثابت في الذهن بل انما في الذهن انما هو المقوم فلا يترجم  
 الحكم بانما يتصور على ما ليس مستبعد وحيث يدفع ما ورد في المحسوس كما لا يخفى **فصل** العلم ان الحكم  
 في العقل ان لا يتم في الطلب هو تصور ثبوت انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 حقيقة فيكون على الذهن لا يستبعد ان تصور الثبوت في الذهن وهو لا يتحقق في الطلب كما فيكم  
 هذا بغيرنا ولا يتحقق فيه في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 الحكم على ما يتصور انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 حكمه وقول انما يتصور الثبوت في الذهن انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة

بالحكم بانما يتصور انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 ثبوت الحكم في الذهن انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 فيه هو انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 الحكم المستبعد انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 ان خلاصة الثالث انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 بانما يتصور انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 على انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 مستبعد في الذهن لا يتصور انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 الحكم على المستحيل انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 ايضا انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 ما ذكرنا في شرحه انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 والذات في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 من المحسوس كمن انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 الذهن المستحيل لا يتحقق في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 من تصور وجوده انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 في الشرح وانما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 بطريق المقدم واللاحق انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 الجواب عليه انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 مختلف لوجوده في الذهن على ما عرفت ونظرا لا يتصور على السؤل انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة  
 انما هو في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة الذهنية وانما هي في الحقيقة العقل في غير الصورة























مطلقا غير حاصل وقت الطلب كصاحب التخصيص  
 لا يتحقق مع وجود الفعل واما في غير ذلك فليس كذلك  
 المقارن لان وجود الفعل لا يمكن ان يكون كلفا بحدوثه  
 فالتكليف المقارن لزمان وجود الفعل لا يكون كلفا بحدوثه  
 يكون كلفا بحدوثه في زمانه حاله فيكون كلفا بحدوثه  
 والطلب والاختصاص في الكلف والتخصيص **قوله** فليس  
 لا يكون في سبب خبره كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 لا يكون قطعه بعد ما هو غير محتمل ان يكون كلفا  
 بتفصيل الكلف في سبب خبره كلفا بحدوثه  
 الكلف حينئذ لا يكون كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 متعلق بالتكليف في سبب خبره كلفا بحدوثه  
 فليس بعد القول بالطلب كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 ما بين انما ذكرت ان كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 في سببه واما في سببه كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 يلزم ذلك واما في سببه كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 الكلف كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه كلفا بحدوثه  
 فليس انما ذكرت ان كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 مسامحة انما لم يحدث في زمانه كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 انما واما في سببه كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 قد ما يتوقف عليه ان كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه  
 فتكون كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه كلفا بحدوثه  
 او كلفا بحدوثه بل كل ان فرضه كلفا بحدوثه

فمن

تقدير حصول العلم لم يكن كلفا في الحقيقة بل كلفا في الظاهر شرط  
 لتقدير التكليف في الحقيقة بل كلفا في الظاهر شرط  
 التصديق بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 فالتكليف في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 وقع عليه التكليف في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 لا يكون ان يكون موقفا على التصديق بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 على التصديق بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 في الواقع الا ان كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 ولا يخلو في سببه كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 خبرا موجب الفهم بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 مرضه بوقوفه على التصديق بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 لا مثلا انما كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 محتملة ذلك المرض فالتكليف بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 ذلك كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 المطالب بقدر النفس الامر فقط واما في سببه كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 بما انما كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 فالتكليف بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 ذلك كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 الدور وكلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط  
 وكلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر بل كلفا في الظاهر شرط



بان يقع جميع حدود ذلك التصديق لا لزوم له ان يكون له العلم بوقوع شيء لا يحصل  
 ان يقع شيء بل يكون له شبهة وكل شيء العلم منه لا بد ان يكون في نظر العلم متحققا في نظر  
 عن ذلك العلم منه يعني في العقل اذا علم شخص ان علمه بوقوع شيء انه هو سبب لوقوع ذلك الشيء  
 فعلم بوقوعه لان يحصل في حضوره او علمه سببا به ان يثبت ان علمه بوقوعه ذلك الشخص  
 صدق وان لم يثبت ان سبب العلم من ذلك الاول والثالث كما ان اذا المفروض ان حضور ذلك  
 الشيء موقوف على العلم بوقوعه في محقق العلم ان يثبت ذلك الشيء ولا يثبت في العلم حصول العلم  
 منه وان لم يثبت في العلم بوقوعه في محقق العلم من سبب العلم ولا يثبت ان سبب العلم من سببه  
 المقطعة انما لا يكون كذا وان لم يثبت ان حصول العلم من سبب العلم بوقوعه في محقق العلم من سببه  
 من جهة حضوره سببا به ان يثبت ان واقعة خبره صدق وفيما يخص خبره لا بد ان يثبت ان سبب  
 والمفروض ان خبره سببا به علم ذلك الشخص فثبته بان خبره الى ان يكون سببا وعلمه نفس علمه  
 وان يثبت ان في صورة عدم علمه بان علمه انما هو سبب لا كحجر هذا ان يكون في حقه خطا  
 بشئ اخر لا يعلم وقوعه فصدق بوقوعه وبقصد سببه شيئا كذا او ففقدان خبر ذلك الشخص  
 لا يثبت ان تصديقه هذا ولا يخبره ايضا ان هذا ان يكون العلم ولا يخبره ايضا ان هذا ان يكون  
 وان علم ان هذا انما هو سبب لوقوعه كعلمه ان الاشياء لا يكون في حقه خطا  
 ينك في بعض المواضع وعلم ان تكليف العلم انما يصح اذا تكلف ولم يكلف بالعلم وبالفحص واستخبار  
 ولم يكلفه ايضا بوجوب الفحص وانما اذا تكلف بالبحث عن علمه في حقه فالتكليف  
 وعلمه على هذا التكليف او حكمه بوجوب ذلك فلا بأس بوقع عليه التكليف بشئ وان  
 لم يطلع عليه اذا كان عدم علمه بوقوعه خبره لم يثبت ان تكليفه لان غاية الامر ان يكون  
 هذا تكليفه بالمال وقد عرفت ان التكليف على ان يثبت ان هذا الموضع مما يشترط فيه التكليف  
 ولا يحدو فيه في يجوز ان يثبت العقاب على تركه بل هذا التكليف ولا بأس بوقوعه  
 في ذلك ولا يذهب عليك ان تكليفه لا يعلم انه كذا ان يثبت ان الموضع ليس له ان لا يكون  
 تكليفه انما يقع مع وجود الفخله وتكليفه في وقت الفخله مبرز ان لم يكن فاما تكليفه به فكل

فيكون

في جواره بل يشترط **قوله** والمارة قوله انه لو حصل في غيره لم يصح له ان يثبت ان ذلك الشخص قد وقع  
 في جواره بل يشترط ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 في الدليل على سببه وايضا قوله في العقل ان علمه بوقوع شيء انه هو سبب لوقوع ذلك الشيء  
 او يثبت ان علمه بوقوعه كذا في علمه بوقوعه كذا في علمه بوقوعه كذا في علمه بوقوعه كذا في علمه بوقوعه كذا  
 ذلك ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
**قوله** ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 حصول الفعل على قصد ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 الفعل على ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه كذا في حقه  
 به الطاعة وان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 ان الحكم لم يثبت به حصول العدة الشرعية فليس حكمه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 به ومنه لا يثبت به ان التكليف باصل الفعل التكليف بقصد الطاعة وان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 فلو لم يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 هذا يجوز ان يثبت به العلم حصوله في الفعل وان لم يثبت به العلم الطاعة وان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 فلو لم يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 وانما اذا فخله التكليف انما فخله فان كان مثا بالفضل ولو حصله لعقوب عليه ولا يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 فلو لم يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 فلو لم يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 هذا لا يصح ايضا طرأ عليه الفحص من العلم ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 فلو لم يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 ان يحصل ان لا يكون مع قصد الطاعة فلو لم يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه  
 ان لا يثبت به ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه ان يثبت ان سببه







































حاشه و در آخر آنجا به اتمام رسیده است

بسم الله الرحمن الرحيم  
وإننا نأمر بغيره إلا ما  
معه إلى أجل الجسد







































































۱۲۴

گیتھریس

الحمد لله

[illegible][illegible]



























































[illegible][illegible]















کتابخانه

الحمد لله رب العالمين

رسالة في التفسير

[illegible]

مستقر

[illegible]



[illegible][illegible]

۱۲۸



[illegible][illegible]

مع الطبعه التي في المخطوط  
التي في المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]



بمقتضى الفقه  
عبد الرحمن

منزل



















